والفني والاكاديمي، وفي مجال الخدمات الاخرى نحو٤١٪ من مجموع القوة العاملة النسائية، مقابل ٢٢٪ بين الذكور. في حين بلغت هذه النسبة ٦٤٪ في مخيم اليرموك مقابل ٢١٪ فقط بين الذكور (١٩٧٩). ونجد الظاهرة نفسها في الاماكن الاخرى للتجمعات الفلسطينية: ففي العراق (١٩٧٧)، بلغت النسبة ذاتها ٤٦٪ مقابل ٢٤٪ بين الذكور. وفي الكويت، بلغت النسبة أكثر من ٨٣٪ مقابل ٣٣٪ بين الذكور (١٩٧٨)، في حين تجاوزت ٩٣٪ في السعودية (١٩٧٤) مقابل ٥٤٪ بين الذكور، وفي دولة الامارات بلغت ٧٩٪ مقابل ٣٠٪ بين الذكور. وفي الاردن، بلغت نسبة الاناث العاملات في الخدمات العامة (قطاع الدولة) ٨٧٪ من مجموع العاملات (موظفات + عاملات بأجر) مقابل ٤٦٪ بين الذكور (أرقام ١٩٧٥، باستثناء قطاع الزراعة) (راجع الجداول رقم ٢ – ٨). ولا شك بأن العمل في قطاع الخدمات العامة يقدم بعض التسهيلات للمرأة كون قطاع الدولة أكثر حرصاً على تطبيق قوانين العمل الخاصة بالمرأة (اجازة الامومة، العطل، التعويض) من القطاع الخاص.

٤ – ١: هذه النسبة العالية للعاملات في قطاع الخدمات (التعليم والصحة والمهن الادارية كالارشيف والطباعة والسكرتاريا والمواصلات اللاسلكية...) والتي تعبر كما قلنا عن تبلور تقسيم عمل معين بين الرجل والمرأة، لا تعني أن المرأة الفلسطينية لا تشارك في العمل الانتاجي، فهي تساهم وان بنسب متباينة في القطاعات الانتاجية: ففي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ شكلت النساء العاملات في قطاعات الزراعة والصناعة نحو ٤٣٪ من مجموع قوة العمل النسائية (عام ١٩٧٨). وفي الضفة الغربية نحو ٧٣٪ (١٩٧٩)، وفي قطاع غزة نحو ٥٥٪ (١٩٧٩)، (راجع الجدولين رقم ١٠ و١١). ويعود الارتفاع في الضفة الغربية إلى وجود نسبة كبيرة من العاملات في الزراعة من العاملات لحسابهن وليس من العاملات بأجر. فنسبة العاملات لحسابهن الخاص في الزراعة من مجموع العاملات في الزراعة في الضفة الغربية عام ١٩٧٩ نحو ٩٣٪ (راجع جدول رقم ٣) ويعد هذا استمراراً لعلاقة المرأة الفلسطينية – عبر العائلة – بالعمل الانتاجي المخصص للاستهلاك العائلي المباشر وليس للسوق.

الا أن هذه المجالات أيضاً تعكس وجود تقسيم عمل: فالغالبية من النساء العاملات يتوجهن إلى الصناعات الخفيفة التحويلية المرتبطة، بشكل أو بآخر، بالمهارات اليدوية التي تكتسبها المرأة من خلال ممارستها للعمل المنزلي (النسيج، التطريز، الخياطة، الصناعات الغذائية، تعبئة الأدوية...) أو تلك المرتبطة بالعمل البيتي – العائلي مثل بعض الاعمال المتعلقة بالزراعة. وهي في غالبيتها أعمال تتسم بالروتينية والمهارة اليدوية (المكتسبة من مزاولة الأعمال البيتية أساساً). كما أن المرأة تمارس العمل الزراعي على الأرض التي يملكها زوجها أو والدها كجزء من عملها المنزلي (انطلاقاً من الوظيفة التقليدية للعائلة كوحدة تجمع بين الانتاج والاستهلاك). والمعلومات البسيطة المتوافرة في هذا المجال، تشير إلى أن غالبية النساء العاملات في مجال الصناعة التحويلية هن من الشابات ومن غير المتزوجات ومن الأميات أو ذوات مستوى تعليمي متدن. وتشير المعلومات أيضاً إلى أن فترة العمل وجيزة أي اعتبار العمل المأجور أمراً مؤقتاً وثانوياً. وهذا العمل المؤقت للمرأة